سوريا والتغيير.. حل القضية الكردية

YA§A e.V.

Kurdish Centre for Legal Studies & Consultancy

Kurdisches Zentrum für juristische Studien und Beratungen

Navenda kurdî ji bo lêkolîn û rawêjkarîya yasayî

المركز الكردي للدراسات والاستشارات القانونية

YASA e.V.
Postfach 7624
53076 Bonn

www.yasa-nline.org

منذ أواسط شهر آذار من هذا العام انتفض المواطنون في سوريا ضد النظام مطالبين بالديمقراطية واحترام حقوق الانسان. انتفضوا ضد نظام يعتبر واحداً من أشرس الأنظمة وأكثرها قمعاً في العالم العربي، ورد فعل أجهزة النظام على المظاهرات يثبت ذلك، حيث قتل الكثير من المتظاهرين المطالبين بالحرية والديمقراطية واحترام حقوق الانسان.

إن وضع حقوق الانسان في سوريا مأساوي، حيث غياب حرية الرأي والتعبير والاعلام، وتسيطرة الدولة على وسائل الاعلام وفرض رقابة شديدة عليها. كما يتم اعتقال وتعذيب النشطاء الحقوقيين والمعارضين، وقد قتل عدة أشخاص العام الماضي تحت التعذيب في المعتقلات، حيث لا تتوفر الشروط الصحية ولا العناية الطبية للمعتقلين .

كما أن ضحايا التعذيب غالباً ما يعانون طوال حياتهم من مشاكل نفسية وجسدية نتيجة التعذيب أثناء الاعتقال، وهناك من يتوفي نتيجة التعذيب وما عاناه أثناء اعتقاله. هذا وتسيطر شبكة من أجهزة الأمن وعملاؤها على الحياة اليومية للمواطنين. كما ليست هناك معارضة مسموح لها بالعمل وممارسة نشاطها في ظل حكم الحزب الواحد الذي تخضع له البلاد منذ نحو خسمين عاماً. هذا ويتم توثيق انتهاكات يومية لحقوق الانسان مثل الاعتقال التعسفي والتعذيب والاختفاء القسري للأشخاص غير المرغوب فيهم .

ويعتبر أبناء الأقليات القومية والدينية إلى جانب المعارضين من أبرز ضحايا اضطهاد الدولة، ولا سيما الأكراد الذين يعتبرون ثاني أكبر قومية في البلاد ويعانون منذ عدة عقود من الاضطهاد وانتهاك حقوقهم. وتحاول الحكومة التخلص من المشكلة الكردية عبر سياسة عنصرية تعتمد على الصهر القسري والتعريب. حيث يمنع تدوال اللغة الكردية ولا يسمح بوجود أي وسائل اعلام كردية. وفي عام 1962 تم تجريد آلاف المواطنين الأكراد من جنسيتهم وحرمانهم مع أولادهم من حقوقهم الأساسية، مثل حق التملك والتعليم وحق تسجيل وتوثيق زواجهم وحق الترشح والانتخاب وحق التوظيف في مؤسسات الدولة.

كما يتم تجريد الفلاحين الكرد من أراضيهم دون أي تعويض، ومنحها لفلاحين عرب يتم استقدامهم إلى المناطق الكردية. والهدف من هذه الاجراءات هو تغيير الواقع الديمغرافي في المناطق الكردية.

هذا وتهدف الاحتجاجات التي تشهدها سوريا، إلى تحقيق التغيير الديمقراطي، وبالتالي لابد من

الاستجابة للمطالب التالية فوراً:

-1وقف العنف الذي تمارسه الدولة بحق المواطنين فوراً

-2السماح بدخول الاعلام والصحافيين الأجانب إلى البلاد وتغطية الأحداث التي تشهدها سوريا ونقلها للرأي العام العالمي بحرية.

-3إطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين.

-4على المجمتع الدولي أن يرد بحزم ويدين بشدة تصرف النظام السوري. إذ أن ازدياد التوتر والتصعيد في سوريا، يمكن أن تكون له عواقب وخيمة على المنطقة، ويهدد السلم العالمي. وبالتالي على مجلس الأمن الدولي أن يقوم بواجبه بموجب الفصل السابع لميثاق الأمم المتحدة، كما ويجب فرص عقوبات اقتصادية وحظر تصدير السلاح إلى سوريا.

-5يجب على الاتحاد الأوربي أن يتصرف بحزم أكبر من النظام السوري ويوقف كل تعاون معه. ويجب أن ينعكس سلوك النظام السوري واضطهاده للشعب على سياسة الجوار الأوربية تجاه سوريا .

-6يجب إلغاء اتفاقية إعادة اللاجئين التي وقعتها الحكومة الألمانية مع الحكومة السورية، وعدم تسفير طالبي اللجوء إلى سوريا، حيث هناك خطر محدق على حياتهم.

-7على الحكومة الألمانية أن توقف تعاونها مع سوريا وزيادة الضغط الدبلوماسي عليها واعتبار السفير السوري في برلين شخصاً غير مرغوب فيه والطلب منه مغادرة المانيا .

هذا ويجب تحقيق الأهداف التالية على المديين المتوسط والبعيد، لتأمين عملية الانتقال إلى الدولة الديمقراطية، التي يتم فيها احترام حقوق الانسان :

-1القيام بعملية اصلاح ديمقراطي تحقق المساواة بين كل المجموعات والأقليات القومية والدينية في البلاد.

-2السماح بتأسيس الأحزاب، وإلغاء المادة الثامنة من الدستور، التي يحتكر بموجبها حزب البعث السلطة، وإلغاء نظام الحزب الواحد .

-3تأسيس مجلس وطني تشارك فيه كل مكونات الشعب السوري على قدم المساواة، يضع دستوراً ديمقراطياً يراعي التعدد القومي والديني في البلاد، ويضمن حرية الرأي والاعلام وفصل السلطات وتأمين الحماية للأقليات القومية والدينية والاعتراف بحقوقها الأساسية. ولابد أن يتم إجراء استفتاء شعبي على الدستور قبل اعتماده واكتسابه الشرعية. كما يجب وضع قوانين حديثة لتشكيل الأحزاب وللانتخابات. ويجب إلغاء المركزية ووضع أسس نظام فيدرالي، وأن يستطيع الشعب السوري أن يقرر بنفسه وبحرية مصيره وتحقيق تطوره السياسي والثقافي .

-4حل القضية الكردية في سوريا بشكل ديمقراطي اعتماداً على مبدأ حق تقرير المصير وتأمين حكم ذاتي ضمن إطار وحدة الدولة السورية من خلال:

-ضمان مشاركة الكرد في الحياة السياسية والاقتصادية للبلاد.

-ضمان حق العودة لكل المواطنين الكرد الذين تم إبعادهم عن مناطقهم.

-دفع الحكومة تعويضات لكل الفلاحين الكرد الذين تم تجريدهم من أملاكهم وترحيلهم من مناطقهم.

-إلغاء مشروع الحزام العربي.

-الاعتراف الدستوري بالحقوق السياسية والثقافية للكرد.

-السماح بتداول اللغة الكردية وتدريسها في المدارس والجامعات.

-إعادة الجنسية السورية للمواطنين الكرد الذين تم تجريدهم منها وتعويضهم وضمان جميع حقوقهم المدنية.

-تحقيق التنمية في المناطق الكردية التي تعاني من التخلف نتيجة الاهمال الحكومي المتعمد لها .

المركز الكردي للدراسات والاستشارات القانونية- ياسا